دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الاحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر
المصدر:	دراسات استراتيجية
الناشر:	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية
المؤلف الرئيسي:	عبدالعالي، عبدالقادر
المجلد/العدد:	ع 12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	135 - 146
رقم MD:	204172
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التغيرات السياسية، الاحزاب السياسية ، التنمية السياسية، الجزائر، الديمقراطية، التعددية الحزبية، الجوانب الاقتصادية، الجوانب السياسية، النظم السياسية، الرأسمالية، الاشتراكية، المشاكل الاجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/204172

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر

د. عبد القادر عبد العالي

مقدمة:

لعبت الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية دوراً في التحولات السياسية عبر العالم، سواء من حيث التحرر أم مواجهة الحكومات الاستبدادية، أم من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتنموية، مما جعل كثيراً من الدارسين في أدبيات التنمية السياسية مثل جوزيف لابالومبارا (J. Laplombara) وميرون وينر (M Weiner) يشيرون إلي أهمية الأحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي أو البرنامجي في التنمية السياسية، هذه العملية التي يصفها صموئيل هنتنغتون (S. Huntington) بأنها عملية معقدة وراديكالية وطويلة الأمد وغير قابلة للرجوع إلي الوراء. ولكن لعوامل معينة تصبح الأحزاب السياسية عائقاً أمام التغيير وبعضها سيعمل على الحفاظ على الأوضاع القائمة لتكريس امتيازات حزبية أو مصلحية معينة.

وما يلاحظ في الجزائر هو أن التغيير نحو الديمقراطية والذي يمكن أن نقيم على ضوئه مسار عملية التنمية السياسية في الجزائر، لا زال موضوع شك ونقد، فرغم المسار الديمقراطي الذي تعثر في التسعينيات وأعيدت له الحياة فيما بعد، إلا أنه أصبح مساراً مقيداً ومحدوداً. والورقة تتساءل عن دور الأحزاب السياسية في الجزائر ومسؤوليتها في حل الأزمة السياسية وترسيخ الديمقراطية والدفع بالتغيير السياسي والتنمية السياسية. وذلك على ضوء الفرضيات التالية:

١ - تلعب البنية التنظيمية الداخلية للحزب دوراً في التغيير الخارجي.

٢ - الأحزاب السياسية في ظل التعددية السياسية عامل مساعد في التنمية السياسية.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، التغيير السياسي، الحزب السياسي، النظام الحزبي.

الدلالة النظرية والميدانية للتنمية السياسية:

عبر العديد من أدبيات التنمية السياسية والعوامل التي تؤدي إليها، يصعب إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم التنمية السياسية، هذا فضلاً عن النقد الذي توجه إلي هذا المفهوم، وتزداد الصعوبة بالانتقال إلي المستوى الإجرائي للمفهوم، وكيفية إيجاد مؤشرات ومقياس على أساسه يمكننا أن نرتب الدول والمجتمعات وفق مقياس التنمية السياسية.

يرتبط هذا المفهوم بانتقال النظم السياسية من نظام يقال عنه تقليدي إلي نظام سياسي حديث، أي إذا كان هناك من الناحية الاقتصادية أنظمة في طريق النمو، فإن هناك أنظمة سياسية في طريق التحديث. وهو يشير إلي مسار عملية التطور في النظام السياسي الذي يعزز الاستقرار، ولكن تبرز العديد من الأسئلة حول هذا المفهوم من حيث مكونات وعناصر التنمية السياسية وكيف نقيس التنمية السياسية ؟

ففي مجال التعريفات حول التنمية السياسية، يعرفها جابريل الموند (Gabriel Almond) بأنها: الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. ويعرف لوسيان باي (Lucian Pay) التنمية السياسية بأنها:

١ - "زيادة النظام السياسي في قدراته من حيث تسيير في قدراته، من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب".

٢ - الزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية والانتقال من ثقافة الخضوع إلي ثقافة المشاركة، سواء من خلال طرق ديمقراطية (توسع الاقتراع العام)، أم من خلال زيادة التعبئة السياسية.

٣ - التجنيد في المناصب العامة على أساس الجدارة وليس عبر الطرق التقليدية [١].

ولكن تبقي مشكلة كيفية قياس التنمية السياسية وعلاقة هذا المفهوم بمفاهيم التحديث، التصنيع، الدمقرطة، التطور.. لذا يرى صموئيل هنتنغتون S. Huntington أن مفهوم التنمية السياسية يختلف عن بقية المفاهيم الأخرى مثل التحديث والتصنيع، ويضرب على ذلك بمثال الهند، فهي من جهة مجتمع تقليدي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في قسم كبير جداً من سكانها، ومن

جهة أخرى هي بلد متطور من الناحية السياسية، باعتبارها أكبر بلد ديمقراطي في العالم. ويقصد هنتنغتون بالتنمية: العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة Rationalization of Authority، ويزداد مستوى التباين في الهياكل والأبنية والمؤسسات السياسية، وزيادة المشاركة السياسة [٢]. ويقصد هنتنغون بترشيد السلطة: إحلال سلطة قائمة على أسس دينية أو عائلية وراثية، إلي سلطة سياسية موحدة وذات طابع قومي وطني، ويقصد بالتباين في الهياكل والأبنية السياسية: فصل المجال السياسي عن بقية المجالات المجتمعية الأخرى، أما المشاركة السياسية فيقصد بها ازدياد انخراط المواطنين في الشأن السياسي. ومع ذلك تبقى هذه التعريفات نظرية تحتاج إلي تعريفات إجرائية محددة، على أساسها يمكن تقييم وقياس التنمية السياسية في مجموعة من الحالات والنظم السياسية، لذا فالمشكلة الأساسية في أدبيات التنمية السياسية هي كيف نقيس عملية التنمية السياسية، والتي على أساسها يمكن المقارنة بين مستويات التنمية السياسية عبر البلدان، على غرار قياس التنمية الاقتصادية عبر مؤشر النمو.

التوجهات النظرية في دراسة التنمية السياسية:

الاتجاه الكمي:

وهو مجموعة الأبحاث والدراسات المتأثرة بالموجة السلوكية في اعتمادها على الطرق الكمية، ويحاول هذا الاتجاه ربط التغير السياسي والنزعة إلي الاستقرار والتطور في الأداء السياسي إلي النمو الاقتصادي وما يؤدي إليه من تغيرات اجتماعية وسياسية، فعالجت هذه الدراسات النظرية مسألة التنمية السياسية كناتج لتطورات اقتصادية واجتماعية [٣].

الاتجاه الكيفي:

هذا الاتجاه يدرس تطور الأنظمة السياسية منطلق التحولات النوعية التي تحدث فيها، فانطلاقاً من الدراسات الأنثروبولوجية يرى مشيل فوكو بأن هناك علاقة بين مصدر المعرفة وأنظمة الحكم، أو أن أنظمة الحكم تأثرت بتطور الوعي الإنساني والمعارف العلمية، ففي عصر الخرافة والاعتقاد بأن الآلهة هي مصدر المعرفة كان الحكم ثيوقراطيا، وحين ساد أن مصدر المعرفة هم الأبطال كان الحكم أرستقراطيا، وحين ساد الاعتقاد بالإنسان سادت النظم الجمهورية.

ومن أهم رواد المدخل الكيفي جابريل ألموند، صموئيل هنتنغتون، سدني فيراي، حيث يري ألموند بأن التنمية السياسية هي المسار الذي عرفته النظم السياسية عبر التاريخ في تطور أبنيتها ووظائفها، من حيث الاتجاه نحو التخصص الوظيفي والتمايز البنيوي، مما يعزز من زيادة قدرات الأنظمة السياسية [٤].

دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية:

لقد أشار العديد من رواد نظريات التنمية السياسية إلي دور الأحزاب السياسية كمؤسسة وكوظيفة في عملية التنمية السياسية، فهي مؤسسة لم تستغن عنها الدول الحديثة والتي سعت نحو التطوير والتحديث، من خلال تجارب الحزب الواحد ودور هذه الأحزاب في التعبئة نحو المشاركة السياسية القسرية أو الطوعية في العديد من الأنظمة السياسية، ولجلب التأييد للمشاريع التنموية وبناء وتعزيز الشعور القومي، لكن بنية الأحزاب السياسية ووظيفتها تغيرت جذرياً في الوقت الراهن، ولأن العديد من المتخصصين في الأحزاب السياسية يتحدثون عن انحطاط الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الراسخة [٥]، وامتداد هذا الانحطاط إلي المجتمعات الأخرى، لتتحول الأحزاب السياسية إلي أحزاب لاقطة أو أحزاب الكارتل، أو أحزاب بيروقراطية هي امتداد لجهاز الدولة في النظم البيروقراطية – التسلطية.

والأهمية المركزية التي كانت تحتلها الأحزاب السياسية في حياة المواطنين والمناضلين من خلال الأحزاب الجماهيرية والاندماجية التي لم تعد موجودة على الساحة السياسية الحالية، حلت محلها فواعل جديدة بفضل تطور التكنولوجيا الإعلامية وتعدد مصادر المعلومات وتقلص دورها في الانتخابات وفي الحملات الانتخابية. لكن هناك عوامل أخرى أدت إلي تهميش دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية والتي يقصد بها زيادة المشاركة السياسية وتعزيز المأسسة داخل الأبنية السياسية والمؤسسات السياسية والتي من ضمنها الأحزاب في حد ذاتها، هذا ما نعرضه حول واقع الأحزاب السياسية في الجزائر.

البنية الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية وإمكانية التغيير السياسي:

إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دورانا سلسا ومرنا للنخبة الحزبية، فبقاء القيادات واستمرارها، وغياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية المهمة. فهناك توجه في نمط الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الكرتلة أو الاحتكار، فالأحزاب السياسية تفتقر إلي المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد.

فهناك واقع أوليجاركي للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي: هناك طموح للتغيير على مستوى القواعد الحزبية، وفجوة بين القاعدة والحزبية والقيادات الحزبية أفرزت عدة نتائج: فنتيجة لعدم المرونة في التناوب على السلطة داخل الأحزاب السياسية وبقاء النخب والقيادات الحزبية خصوصاً الزعامات دون تغيير وتناوب على قيادة الحزب السياسي، فقد عرفت الأحزاب السياسية في الجزائر أزمات سياسية عشية انعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هياكل الحزب، رغم أن المؤتمرات العامة لم تتسم بالانتظام، فقد عرف هذا النوع من الأزمات كل من حمس في سنة ٢٠٠٨، والنهضة والإصلاح وجبهة التحرير الوطني في ٢٠٠٣. حيث بادت من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث الانشقاق بين تيار تصحيحي آخر موال للقيادة الحزبية الحالية، والكيفية الثانية لحدوث أزمات التناوب تتم عن طريق الانقلابات داخل الأحزاب السياسية كما حدث مع عبد الحميد مهري وبان فليس في حزب جبهة التحرير الوطني، وجاب الله من حزبه الأول النهضة وحزبه الثاني حركة الإصلاح.

إن السبب الرئيس يرجع إلي عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها، والسبب الثاني يرجع إلي النشأة الحديثة للأحزاب السياسية حيث إن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من بين الأولويات أمام اعتبارات انتخابية وسياسية أخرى، حيث أن بروز قيادات سياسية غير معروفة للحزب سيكون له ثمن انتخابي باهظ على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية المؤسسة لها. والسبب الثالث يمكن في الطبيعة الأتوقراطية للأحزاب السياسية وللنظام السياسي على حد سواء في الجزائر حيث تنحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي، كما تنحصر السلطات الثلاث في مؤسسة الرئاسة.

يبقي هناك تساؤل جدير بالطرح عن سر بقاء التصلب التنظيمي والهيكلي داخل الأحـــزاب السياسية الجزائرية مع ما يحمله التجديد التنظيمي وإفساح المجال أمام المشاركة السياسية الحزبية مـــن تحديد نخب وقيادات الحزب ودخول فئات شابة وتوسع قاعدة الحزب الاجتماعية، ومن جهة أخرى: لماذا لا تفكر الأحزاب السياسية في فتح المنافسة السياسية داخليا عبر تنظيم انتخابات أوليـــة ؟ هـــذا يمكنها من ترشيح المنتخب الأكثر شعبية، وتسمح للأحزاب بتوسيع قاعدتها الشعبية بانفتاحها علـــى الجماهير المتعاطفة معها.

البرامج الحزبية الجزائرية:

إن البرامج الحزبية التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة كمـــا أخـــذ النقـــاش البرنامجي يفقد أهميته لدى الأحزاب السياسية ولدى الرأي العام، وذلك لعدة أسباب، افتقاد لرؤيـــة واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها، وتفتقر إلي وضوح للرؤية حول الخروج من الأزمـــة الأمنيـــة والسياسية، وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية. ومن نتائج ذلك خفـــوت النقـــاش الإيـــديولوجي والسياسي بين الأحزاب السياسية، وتراجع الحماس للعمل الحزبي في أوســـاط المـــواطنين والســـلوك النضالي، فتأييد برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية وتصورات حلول حول أزمة الحكم في البلاد ومعالجة الأزمات السياسية. فبدلاً من سعي الأحزاب السياسية لتقديم بـــرامج واقتراحـــات بديلة ومثرية حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه إن كانت فعلا تسعى لتأييده وإنجاحـــه، وتقـــديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية والموقف من الاستثمارات الأجنبيـــة، ومســـألة العدالـــة الاجتماعية وتوزيع الثروة والسياسة الضريبية، وغيرها.. إلخ، بدلا من ذلك، اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد أو بالتركيز على جوانب أخرى من القضايا السياسية، بصيغة شعارات مثل المصالحة الوطنية، لذا ينتقد الكثير من الباحثين والملاحظين غياب القضايا الجوهرية والأساسية من بـــرامج الأحـــزاب السياسية الجزائرية، مثل تقييم العملية الديمقراطية، الفساد السياسي، علاقة الســـلطان المدنيـــة مـــع العسكرية.

هذه المواضيع تعكس أزمة المشروع وأزمة البرنامج عنـــد الأحـــزاب السياســـية بمختلـــف توجهاتها، هذا المشروع الذي طال البحث عنه طيلة عشرين سنة من الـــدخول في عهـــد التعدديـــة

السياسة والإعلان عن الإصلاحيات والدخول في مرحلة انتقالية لم يتحقق الخروج منها بعد، فقد فشلت الأحزاب السياسة بما فيها أحزاب السلطة من الخروج من المرحلة الانتقالية من النهج الاشتراكي إلي رأسمالية أو إلي نظام سوق لم يتحقق بعد، ولا زال هناك تردد في الكثير من التفاصيل، وأخطاء يمكن أن ترهن الأجيال اللاحقة خصوصاً في مجال المحروقات والاستثمارات الأجنبية والسياسات المالية. والأحزاب الإسلامية تفتقر في برامجها إلي رؤية في كيفية الحكم، وكيفية المخرج من الأزمة الاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية والتي تقف البطالة في صدارة هذه المشاكل، بالإضافة إلي عدم وضوح تصور واضح وصريح حول الديمقراطية والتناوب على السلطة أما أحزاب الإدارة أو الأحزاب الوطنية الممارسة للسلطة فلم يتغير خطابها وتصورها حول الإصلاح الاقتصادي والسياسي في إطار خطاب تقليدي لا يخاطب الأغلبية الساحقة للجماهير، والأحزاب المسماة بالديمقراطية تطرح بعضاً من برنامجها بعيداً عن الديمقراطية، توصف بأنها برامج أوتوقراطية تحديثية، تحاول في برامجها فرض حداثة قسرية على المجتمع لذا فالعامل المشترك الغائب هو النقاش حول التحول الديمقراطي.

علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع:

نتيجة ما سبق عرضه، فإن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية سينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبنى على أسس مصلحية وانتخابية، تتسم بالعلاقة الزبائنية وتمثيل مجموعات ضيقة في المجتمع [٦]، وهي بمثابة امتداد للسلطة أكثر منها تمثلاً ديمقراطياً للمجتمع، من خلال ممارسات القبلية والجهوية الزبائنية في الانتخابات، ومن الانعكاسات التي تركها نمط التمثيل الحزبي على مستوى البرلمان فقدان المجتمع خصوصاً في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، وعدم الإقبال على النشاطات السياسية لأنها فقدت العنصر النضالي فيها وانحصرت في قضايا انتخابية أو تنظيمية بحتة، وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلي العمل في جمعيات المجتمع المدني، وضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب

السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلي السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة، مما أفقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين، هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي، بل إن هذا العنف والسخط اتجه بدوره إلي الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات أحزاب الأرسيدي والأفافاس في منطقة القبائل رغم أنها تمثل معقلا لها.

النظام الحزبي في الجزائر، من يصنعه ؟:

في الأدبيات التي تدرس الأنظمة الحزبية في الأنظمة الديمقراطية، فإن تشكل الأنظمة الحزبية وتغيرها يخضع للآليات الانتخابية ولتغير أفضليات الناخبين وتعبر عن الانقسامات والصراعات الاجتماعية الكبرى. أما في الجزائر فمن المبكر أن نتكلم عن نظام حزبي ذي ملامح واضحة ومستقرة، خلال المدة المحدودة ١٩٩١ إلي ٢٠٠٥، ومن ذلك فما يطبع النظام الحزبي من خلال قراءة أولية له هو عدم الاستقرار ووجود الأصوات العائمة، وميل النظام الحزبي نحو الحزب المهيمن ذي النزعة التسلطية المتمثل في حزب جبهة التحرير أو بديله حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وهو بديل فرضته السلطة وفق هندسة انتخابية تعكس توزيع الحصص أكثر مما تعكس وجود انتخابات فعلية، بفعل التزوير الانتخابي واسع النطاق والذي تتهم فيه الإدارة دائماً. هذا أفرغ التعددية الحزبية من مضمونها لأنها وقعت مجدداً في الأحادية المرنة وغير المباشرة، بإعادة جبهة التحرير الوطني إلي الواجهة وفرضها كحزب مهيمن.

فالأحزاب السياسية إذا أريد لها أن تلعب دوراً في تنمية وتطوير قدرات النظام السياسي، فلا بد أن تعكس التصدع الاجتماعي والسياسي الفعلي، وما هو واقع هم محاولة تغطية التصدعات الاجتماعية وحصرها، بدلاً من معالجتها وعرضها على المسرح السياسي لتجد التعبير المؤسسي لها، فيرى عدي هواري أن التصدع بين الدولة والمجتمع هو الذي أفرز الانتصار الساحق للجبهة الإسلامية، وتم إلغاء هذه النتيجة وعدم القبول بها.

هل نتوقع التغيير من الأحزاب السياسية في الجزائر ؟:

إن قياس دور الأحزاب السياسية للتنمية السياسية يبرز من خلال دورها في التغيير السياسي، من خلال وجود نظام انتخابي وحزبي يتسم بالمرونة والتمثيل العالي للهيئة الناخبة، لكن هذه العلاقة مفقودة في الواقع الحزبي الجزائري، لذا فالدور التنموي والتغييري للأحزاب السياسية يعرف وضعاً من الأزمة والانسداد، والمسؤولية لا تتحملها الأحزاب السياسية وحدها، فهناك بيئة لا تشجع على التغير السياسي والعمل الحزبي، من أهمها:

١- مظاهر الثقافة السياسية السلوكية والقيمية لدى فئات كبيرة من المواطنين والتي لها توجه سلبي ونافر من الأحزاب السياسية يدعم حججه بأنها مجرد بوق للنظام وبأنها إطار للسياسيين الذين يسعون نحو المصالح الشخصية، و لم تلعب الأحزاب السياسية شيئاً في تحسين ظروفهم المعيشية، وهي تعكس في جانب كبير منها ثقافة سياسية ذات خصائص جزئية بمفهوم جابريال ألموند، وهذا التوجه السلبي من الثقافة السياسية تشجع عليه السلطة السياسية، وتسود في النظام التسلطية.

٢- نضيف إليه جملة من الممارسات من السلطة والتي تمس بصدقية التعددية السياسية والحزبية مثل: تقليس صلاحيات الهيئات المنتخبة الوطنية والمحلية [٧]، التضييق على تشكيل الأحزاب السياسية من خلال جملة من القرارات والقوانين التي تقيد نشوء الأحزاب السياسية، وهنا نتساءل لماذا تمتلك وزارة الداخلية صلاحية الحسم في الملفات الحزبية من حيث الاعتماد وتجديد الهياكل الحزبية، والمفروض أن تتولى ذلك هيئة إدارية قضائية محايدة تحترم القيم الدستورية الخاصة بحماية التعددية السياسية وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، كما هو الحال في العديد من الديمقراطيات الراسخة.

كما أن تعرض الأحزاب السياسية للعديد من الأزمات الداخلية كانت السلطة السياسية طرفاً غير محايد فيه ساهم في ضعف وعدم استقلالية النظام الحزبي عن النظام الحكومي. كما أن هناك من يرى بأن الأحزاب السياسية في الجزائر ليست في موضعها الوظيفي الصحيح بسبب بنية السلطة التي لا تشجع على الديمقراطية التمثيلية، لأنها سلطة مزدوجة قائمة على السلطة الفعلية العسكرية والسلطة الشكلية الظاهرية المدنية حسب عدي الهواري، وأن الأمر يستدعي تعديلاً دستورياً يعترف بمكانة الجيش في النظام السياسي وفي نفس الوقت يعطي الاعتبار للمؤسسات السياسية التمثيلية [٨].

وهناك اتجاه يشكك في الاستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة، فيري أنها إما امتداد لأحد الأجنحة أو تعمل لتأييد مشاريع السلطة دون أن تكون لها القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة ومعارضة [٩]، وذلك لضمان البقاء السياسي الذي أصبح قائماً على الضرورة والانصياع للأوامر السلطوية وليس بناء على النتائج الانتخابية والواقع التمثيلي الفعلي للهيئة الناخبة، فالأمر برمته في الجزائر يرجع إلي غياب المعارضة السياسية الحزبية أو تهميش وتغييب المعارضة بمختلف الوسائل وتقزيمها بحيث لم تعد لها قوتها السياسية المنتظرة منها. لذا يرى ثنيو على سبيل المثال أن فرضة نجاح الديمقراطية مشروع لا زال مؤجلاً نظراً لطبيعة السلطة التي يصف أوضاعها بأنها: "إن استمرار منطق الشرعية الثورية والكفاح الوطني المسلح ضد الاستعمار، وانبناء نواة الحكم على مصدر عسكري، من شأنه أن يبقي الديمقراطية في حكم المؤجل. لأنه ستنتهي كل صور وصيغ التلاعب بحتمية الحل الديمقراطي للأزمة الجزائرية التي تعد في جوهرها تعبير عن الغياب المتواصل لمقتضيات الديمقراطية من الفض السلمي للنزاعات الاجتماعية والسياسية، وإمكانية تداول المسئوليات العليا وليس السيطرة على مؤسسات الدولة أو محاولة امتلاكها وإلا أخذ النظام السياسي الشكل الاستبدادي " [١٠].

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية، نخلص إلي أن الأحزاب السياسية في الجزائر أصبحت جزءاً من مشهد الوضع الراهن وتثبيته، بدلاً من التغيير نحو تكريس الممارسة الديمقراطية التي تفتقر إليها أصلاً في نشاطاتها الداخلية، وبدلاً من ذلك تحولت الأحزاب السياسية إلي هياكل احتكارية من قبل النخب الحزبية في احتكار المناصب واحتكار التمثيل وممارسة الزبائنية بينها وبين المجتمع وبينها وبين السلطة، وللتخلص من هذه الوضعية لابد من التأكيد على أن التغيير يأتي عبر المزيد من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، قبل الكلام عن الدمقرطة في النظام السياسي برمته، وإفساح المجال لمختلف الفئات للمشاركة في العملية السياسية، مما سيشجع على عودة الحيوية إلى الأحزاب السياسية، هذا سينعكس على تطور النقاش والبرامج السياسية لمعالجة كافة القضايا والمشكلات العامة بوضوح وإثراء النقاش حولها، ومن جهة أخرى فهناك دور للنظام السياسي وتحويل طبيعة النظام السياسي المنغلقة إلي

نظام سياسي متفتح وقابل للاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية سيعمل على تغيير بيئة الأحـــزاب السياسية للعمل السياسي.

قائمة المراجع:

- ألموند، جابريال، بنجام باول وروبرت مندت، **السياسة المقارنة: إطار نظرى**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي، ليبيا: جامعة قار يونس، ١٩٩٦.
- ثنيو، نور الدين، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في موقع " التجديـــد العربي، http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=Ai&AI0=1584 (٢٠٠٨/٠٨/٠٩).
- حسنين، توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراســـتها، بـــيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
- خشيم، مصطفي عبد الله. موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة. بنغازي، ليبيا: الـــدار الجامعة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٤.
- عبيد، هناء. "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في: التحول الديمقراطي في **دول المغـــرب العربي**، القاهرة: مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ص ١٣١ – ١٧٢.
- قيرة، إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراســـات الوحـــدة العربية، ٢٠٠٢.
- Badie Bertrand , Le développement politique, Paris: Puf,
- Hachemaoui Mohammed, La representation politique en Algérie entre mediation clientélaire et predation (1997-2002), Revue francaise de science politique, vol. 53, n° 1, février 2003, pp 35-72.
- Lahouari Addi, les parties politiques en Algérie, Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée,CNRS Aix-en-Provence 2005.
- La Palombara Joseph, "Reflections on Political Parties and Political Development, Four Decade Later", Party Politics, Vol. 13, No.2, 2007, pp 141-154.
- Schwantzenberg Roger-Gerard Sociologie Politique, 5 ed, Paris: Montchrestien, 1998.

الهوامش:

1- Roger – Gerard Schwantzenberg, Sociologie Politique, 5 ed, Paris: Montchrestien, 1998, P 195-196.

2- Ibid

3- Bertrand Badie, le development poltique , Paris: Puf,

٤- جابريال ألموند، بنجام باول وروبرت مندت، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي، ليبيا: جامعة قار يونس، ١٩٩٦.

5- Joseph La Palombara, "Reflections on Political Parties and Political Development, Four Decade Later" , Party Politics, Vol.13, No.2, 2007, p 149.

6- Mohammed Hachemaoui, La représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002), Revue francalse de science politique, vol. 53, n° 1, février 2003, pp 35 – 72.

٧- هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ١٥١.

8- Addi Lahouari, (les Parties politiques en Algérie), Revue de l'Occident Musulman et de le Méditerranée , CNRS Aix-en-Provence, 2005.

٩- نور الدين، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في موقع: التجديد العربي، http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=Ai&AI0=1584 (٢٠٠٨/٠٨/٠٩)

١٠- نور الدين ثنيو، المرجع السابق.